

الحد من المخاطر المالية واثرها على تعظيم الارباح في الوحدات الاقتصادية

دراسة تطبيقية في احد الشركات العامة

Reducing financial risks and their impact on maximizing profits in economic units An applied study in a group of commercial companies

م. بشرى حسن محمد

M. Bushra Hassan

Mohammed

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

Boshra.hassan@mu.edu

أ.م.د عقيل دخيل كريم

Prof. Dr. Aqil Dakhil Karim

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

aqeel2017@mu.edu.iq

أ.م. د ميثم عبد كاظم الموسوي

a.m. d. Maitham Abdul

Kazem Al-Moussawi

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

a.k.maytham2017@mu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على المخاطر المالية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص وانعكاسها على تعظيم ارباحها ، وتبلورت مشكلة البحث في مدى مساهمة الحد من مخاطر المالية في تحقيق الارباح وتعظيمها التي تضمن استمرارية عمل الوحدات الاقتصادية عينة البحث، وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود مخاطر مالية تتعرض لها الشركات عينة البحث وان الحد منها يسهم في زيادة الارباح المتحققة فضلا عن استمرارية اداء تلك الشركات، فضلا عن وجود علاقة طردية بين الحد من المخاطر المالية ونسبة تعظيم الارباح اذ كلما تم الحد من مخاطر المالية ارتفعت نسبة الارباح ، في حين كانت اهم التوصيات ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لشركة عينة البحث من خلال الاعتماد على مؤشرات تساعد على الحد من تلك المخاطر.

الكلمات المفتاحية : المخاطر المالية ، تعظيم الأرباح.

Abstract :

The research aims to identify the financial risks to which the economic units in the private sector are exposed and their reflection on maximizing their profits. The most important of which is the existence of financial risks to which the research sample companies are exposed, and that reducing them contributes to increasing the profits achieved as well as the continuity of the performance of those companies, as well as the existence of an inverse relationship between reducing financial risks and the percentage of maximizing profits, as the more financial risks are reduced, the higher the percentage of profits, while The most important recommendations were the need to activate the internal control system of the research sample company by relying on indicators that help reduce these risks.

Keywords: financial risk, profit maximization.

المقدمة :

تواجه مختلف الوحدات الاقتصادية مخاطر مختلفة عند القيام بأنشطتها ، ومن تلك المخاطر هي المخاطر المالية التي تتعلق بقدرة الوحدة الاقتصادية بالوفاء بالتزاماتها المالية طويلة وقصيرة الاجل اتجاه الآخرين وكذلك لتمويل لفرصها المربحة ، فقد تكون الوحدة الاقتصادية غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وهنا يوشر وجود خطورة مالية، وكلما كان معدل السيولة منخفض في الوحدة الاقتصادية ادى الى ارتفاع درجة المخاطر المالية.

لذى فان الحد من هذه المخاطر اصبح حاجة ملحة ليس لكونها تؤثر على الوفاء بالتزامات الوحدة الاقتصادية فحسب ، بل كون الحد منها او استيعابها او مشاركة الاخرين في تحمل نتائجها يؤدي الى تعظيم الموارد والذي بدوره ينعكس على تعظيم الارباح . وهنا يتوجب على الوحدات الاقتصادية ان تمتلك نظام رقابي فاعل يساعد على الحد من تلك المخاطر او تقليل اثارها الناتجة او مشاركتها مع الاخرين. وبناءاً من هذا المنطلق البحثي فقد شمل البحث على اربعة مباحث ،تناول المبحث الاول منهجية البحث ، والمبحث الثاني الجانب النظري الذي يركز على مفهوم المخاطر والتركيز على المخاطر المالية، اما المبحث الثالث الجانب التطبيقي ، والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

منهجية الدراسة

1-1 مشكلة الدراسة :

تعرض الوحدات الاقتصادية ومنها الشركة توزيع كهرباء الجنوب – فرع المثنى عينة الدراسة لمجموعة من المخاطر عند قيامها بأنشطتها المرسومة لها وفق التشريعات المنظمة لعملها ومن تلك المخاطر (المخاطر المالية) وان هذه المخاطر سوء كانت مجتمعة مع مخاطر اخرى او بشكل منفرد تؤثر على ارباح الوحدات الاقتصادية ، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤل الاتي: (ما مدى تأثير أساليب الحد من المخاطر المالية على تعظيم الارباح في الوحدات الاقتصادية).

1-2 اهداف البحث:

- 1- توضيح مفهوم المخاطر بصورة عامة والتعمق في ماهية المخاطر المالية بصورة خاصة .
- 2- تبيان الاساليب المستخدمة في الحد من المخاطر المالية من خلال اتباع وسائل رادعة ومانعة تخفض من مستوياتها الى ادنى حد ممكن.
- 3- وضع مؤشرات لاحتمال نسبة تلك المخاطر ، وتحديد مسببات نشوئها من اجل تقديمها الى الادارة العليا من اجل اتخاذ قرارات معالجتها.

1-3 أهمية البحث :

تبرز اهمية البحث كونها تسلط الضوء على احد انواع المخاطر المهمة والتي تؤثر على أنشطة الوحدة الاقتصادية ، من خلال وضع مؤشرات تحد من تلك المخاطر والتي تنعكس على تعظيم ارباح الوحدات الاقتصادية .

1-4 فرضية البحث:

في ضوء مشكلة واهداف البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسة الاتية:
((لا يؤثر الحد من المخاطر المالية على تعظيم ارباح الوحدات الاقتصادية)) .

1-5 منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبناء الاطار العلمي لمشكلة الدراسة واهدافها بالاعتماد على الدراسات المحاسبية والاصدارات العلمية المنشورة من المنظمات المهنية المختصة والمرتبطة بموضوع الدراسة ، والمنهج الاستقرائي لدراسة وتوضيح مدى فاعلية دور الرقابة الداخلية في مواجهة المخاطر وبيان اثارها في تحقيق البعد الاجتماعي ، في حين تم استخدام المنهج الاستنباطي لقياس اداء ذلك البعد للوحدات الاقتصادية .

1-6 متغيرات البحث:

- 1- المتغير مستقل : المخاطر المالية التي تعترض أنشطة الوحدة الاقتصادية عينة البحث.
- 2- المتغير التابع : مستوى الارباح الوحدة الاقتصادية عينة البحث.

1-7 حدود البحث :

- أ- الحدود المكانية : تختص بالجانب الميداني والذي تضمن دراسة تطبيقية في إحدى شركات القطاع العام (شركة توزيع كهرباء الجنوب - فرع محافظة المثنى).
- ب- الحدود الزمانية : اختيار الفترة من (2017- 2020) م بعد استقرار الحالة العامة للبلد.
- ت- الحدود الموضوعية (العلمية): استخدام الإصدارات العلمية الحديثة فيما تخص المخاطر المالية.

1-8 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة بإحدى شركات القطاع العام الخاصة بتوزيع الطاقة في البيئة العراقية أما عينة الدراسة فتتمثل بفرع الشركة في محافظة المثنى ، وجاء اختيار العينة نتيجة لأهمية هذا النشاط الحيوي والمشاكل الموجودة في تجهيز الطاقة إلى المشتركين نتيجة لوجود مخاطر ومنها المخاطر المالية التي تواجه الشركة عينة البحث وتؤثر على أرباح الشركة .

المبحث الثاني

الجانب النظري

1-2 المخاطر:

تعرض الوحدات الاقتصادية العاملة بمختلف القطاعات للعديد من المخاطر التي أصبحت تعرقل أنشطتها وتعقدتها، فضلاً عن تعدد أنواعها ، وصعوبة الاستجابة لها، مما جعل الوحدات الاقتصادية تبحث عن اليات وأدوات جديدة تساعدها في الحد من هذه المخاطر لغرض التقليل من أضرارها والتحكم فيها عبر منهج علمي واضح المعالم ، يقوم على مجموعة من الخطوات الرئيسية تتمثل في تحديد هذه المخاطر، ومعرفة درجة تأثيرها على أهداف الوحدة ، وتقييم تلك المخاطر وتحليلها لغرض تزويد الوحدة الاقتصادية بالمعلومات التي تساعدها على اتباع الطرائق الصحيحة للحد منها ومواجهتها ، وإن أهم العوامل وراء التطور السريع للحد من المخاطر هو المستوى العال من عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك الوحدات (Kevin,2002: 1).

وبدأ الاهتمام بالحد من المخاطر ومواجهتها بعد الحرب العالمية الثانية فطالما ارتبطت باستخدام التأمين على السوق لحماية الأفراد والوحدات من الخسائر المحتملة و المرتبطة بالحوادث. و عندما كان ينظر إلى التأمين على السوق خلال الخمسينيات من القرن الماضي بأنه مكلف للغاية وغير مكتمل للحماية من المخاطر المختلفة مما أدى إلى ظهور المشتقات واستخدامها كأدوات لإدارة المخاطر خلال السبعينيات من القرن الماضي، وتوسع ذلك المفهوم سريعاً خلال الثمانينات، إذ ان كثفت الوحدات الاقتصادية من الحد من المخاطر المالية فبدأ تنظيم المخاطر الدولية في التسعينيات وطورت الشركات المالية نماذج لإدارة المخاطر الداخلية وصيغ حساب رأس المال للتحوط من المخاطر غير المتوقعة وتقليل رأس المال التنظيمي (Lechner. et. al,2017:4).

وهناك عدة جهات نظر لتقسيم المخاطر ومنها ما يقسمها إلى (مخاطر منتظمة) غير قابلة للتنويع و(مخاطر غير منتظمة) قابلة للتنويع ، إذ تمثل المخاطر المنتظمة تلك التي تنتج عن الحوادث غير المتوقعة أي أنها يمكن أن تحدث بشكل متزامن أكثر من كونها مترتبة على فرصة حقيقية، وبالتالي لا يمكن التغلب على هذا النوع من المخاطر ، ويندرج تحت هذا النوع من المخاطر الخسائر المتولدة عن الظروف الاقتصادية العامة والتي تصيب كل المتعاملين بالسوق في الوقت نفسه، أما المخاطر غير المنتظمة فهي تلك التي تتولد عن سلسلة من الأحداث والتي يكون حدوث أي منها صدفة، وهذه المخاطر تحدث وفقاً لتوزيعات احتمالية مختلفة، ويكون هذا النوع من المخاطر محدداً أو محدوداً بالنسبة لكل وحدة اقتصادية (عبد الحي، 2014: 13).

وبذلك فإن المخاطر المرتفعة تجذب عوائد أعلى، إذ يمكن للوحدات الاقتصادية التي تتحمل المخاطر المالية تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي لديهم احتمالية أكبر للحصول على عوائد أعلى، وتؤثر المخاطر المالية ليس فقط بالعوائد المالية ولكن أيضاً بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. ولقد أدركت الوحدات الاقتصادية أن مواجهة المخاطر ينبغي أن تنفذ على أساس شامل في الوحدة عبر أنشطة الإنتاج وأنواع المخاطر. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك (Rahman, 2020:21):

(1) زيادة التعرض للمخاطر ذات مصادر عالمية نتيجة لقيام الوحدات بتوسيع عملياتها

(2) التفاعلات بين عوامل المخاطر .

(3) الروابط مع المنتجات عبر أنواع مخاطر السوق وكذلك أنواع المخاطر المالية.

2-2 المخاطر المالية :

تتعلق المخاطر المالية بقابلية الوحدة الاقتصادية بالوفاء بالتزاماتها المالية طويلة وقصيرة الأجل اتجاه الآخرين وكذلك لتمويل فرصها المربحة، فقد تكون الوحدة الاقتصادية غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وهنا يؤشر وجود خطورة مالية. وكلما كان معدل السيولة منخفض في الوحدة الاقتصادية أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر المالية (الحسنكو، 2004: 47). أما إدارة المخاطر المالية فتعرف بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدتها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك لضمان فهم كامل لها (et.al DONALD &., 2013:20) فضلاً عن تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في الوحدة (خليل و السيد، 2017 : 221).

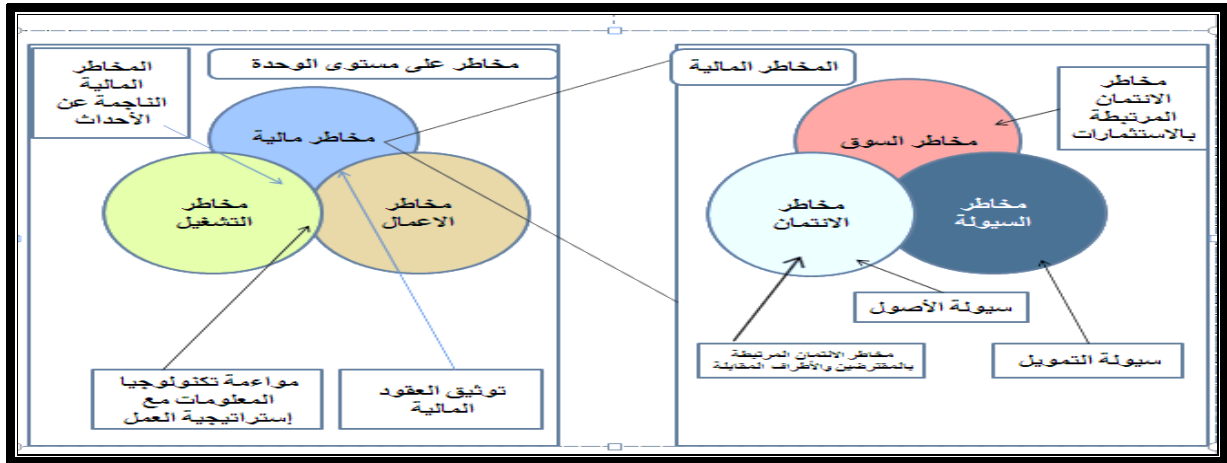
وعرفت المخاطر بأنها احتمال وقوع الخسارة . ووفقاً لذلك فإن احتمالية حدوثها هي العنصر الاساس وليس ان تكون مؤكده او مستحيلة . وتنشأ تلك المخاطر من خلال أنشطة مختلفة لها طبيعة مالية كالمبيعات والمشتريات والاستثمارات والقروض وأنشطة مختلفة أخرى (سهم وأخرون، 2014: 152)

وتؤثر المخاطر المالية وتتأثر بمخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، لوجود علاقة ترابط فيما بينها إذ يذهب بعض الكتاب إلى القول إن مخاطر السوق والائتمان والتشغيل هي فروع من المخاطر المالية . فمخاطر السوق هي المخاطر التي تنشأ عنها الخسائر بسبب تقلبات أسعار السوق . أما مخاطر الائتمان هي الخسائر الناتجة عن أن الأطراف المقابلة قد تكون غير رغبة أو غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. أما مخاطر التشغيل هي تمثل الخسارة الناتجة عن الفشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية والأنظمة والأشخاص أو من أحداث خارجية (Garp , 2011:284).

والمخاطر التي تواجهها الوحدات الاقتصادية شديدة الترابط. إذ أن هنالك ترابط أساس بين المخاطر المالية ومخاطر الأعمال، ومخاطر الأعمال والمخاطر التشغيلية، والمخاطر التشغيلية والمخاطر المالية. وهنا تتضح حقيقة أن كل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية هذه تحتوي على مخاطر أكثر تفصيلاً. على سبيل المثال يمكن أن تؤثر وتتأثر المخاطر المالية، كما هو موضح في الشكل (12)، بمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وهذه المخاطر بدورها لها ارتباطها الخاص بها (Lam , 2014:9).

شكل (1)

علاقة التأثير والتأثر بالمخاطر المالية .



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على (Enterprise Risk Management :2014)

3-2- تعظيم الارباح من خلال الحد من المخاطر المالية :

ان الحد من المخاطر على أساس واسع جاء نتيجة لعدة أسباب واقعية ، ولذلك خطت الوحدات خطوات كبيرة في قياس مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، وحتى مخاطر التشغيل. وبمجرد القياس ، يمكن الحد من المخاطر ، كما هو الحال مع تدابير العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر. فضلاً عن أن المخاطر في هذا النهج هو أنه يخلق حافزاً لنقل المخاطر إلى مناطق لا يتم قياسها أو الرقابة عليها بشكل جيد. كل هذه الأسباب تفسر الضرورة لوجود نظام رقابي فاعل متكامل و على مستوى الوحدة للحد من المخاطر وتوافر صورة متسقة ودقيقة للمخاطر عبر للوحدة بأكملها. يتطلب ذلك قياس المخاطر عبر جميع وحدات الأعمال وجميع عوامل المخاطر ، باستخدام تقنيات وأنظمة وبيانات متسقة. تواجه كل وحدة عدداً كبيراً ومتنوعاً من المخاطر ، بعضها كبير وبعضها الآخر له عواقب طفيفة. وتختلف مسؤولية مواجهة هذه المخاطر المتعددة فمنها ما يتم إدارة بعضها بشكل أفضل على مستوى الإدارات لأنها تشمل بعض مناطق العمليات المحددة. والبعض الآخر أكبر بكثير ويجب الرقابة عليه وإدارته على مستوى الوحدة ككل (Moeller, 2011:208).

وبشكل عام إن الهدف من الحد من المخاطر المالية لأي وحدة هو تحسين المركز المالي والأداء المالي لتلك الوحدة مع الحماية من التباين غير المقبول في العوائد، ويمكن وصف ذلك أيضاً بأنه تحقيق توازن مناسب بين تحقيق الفرص وتقليل الخسائر وعلى وجه الخصوص الحماية من مخاطر الخسائر الكبيرة غير المقبولة، أما ما يخص الجانب الحكومي ، فإن الهدف العام هو زيادة الرفاهية الوطنية بدلاً من التركيز بشكل أضيق على الوضع المالي للحكومة. إذ تعد الحكومات المركزية في وضعها المالي ، حاملة للمخاطر الناشئة على أجزاء من الاقتصاد وكذلك مصدر للمخاطر على بقية الاقتصاد لذا تعد الإدارة السليمة للمخاطر من قبل الحكومة أمراً ضرورياً للإدارة الفاعلة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تعظيم الرفاهية الوطنية و قيام الحكومة بشكل صحيح بامتصاص جزء من بعض المخاطر المالية (البطالة، والشيخوخة، الفقر، وتغير السياسة... الخ). وبذلك فإن الهدف العام للحكومة ليس تقليل المخاطر المالية إلى الحد الأدنى ولكن تحمل تلك المخاطر بشكل فاعل من حيث التكلفة والتي تكون قادرة على تحملها بتكلفة اقتصادية واجتماعية أقل من الجهات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد. وإن مواجهة المخاطر المالية هي العملية التي يتم من خلالها الحد من تلك المخاطر ، إذ

يمكن قياس بعض المخاطر بشكل معقول من خلال استخدام الأدوات الإحصائية لتوزيع احتمالي للأرباح والخسائر. كما لا يمكن أبداً تجنب المخاطر بشكل عام ، بل الحد من المخاطر أو المخاطرة بذلك، إذ يتحمل المستثمرون المخاطر لأنهم يتوقعون أن يتم تعويضهم عنها في شكل عوائد أعلى فأن تحديد كيفية موازنة المخاطر مقابل العائد يتطلب قياس لتلك المخاطر، لذلك تم تطوير أدوات إدارة المخاطر المركزية مثل القيمة المعرضة للخطر (VAR) (Allen & et. al.,2013:592)

وان طرائق الحد من المخاطر المالية يعتمد على التدفقات النقدية الخاصة بالوحدة الاقتصادية والتي تعد شريان الحياة لمختلف انشطتها، إذ أنها تساعدها على الوفاء بالتزاماتها مثل دفع الديون والمرتبات والمصاريف والاستثمار في الأصول التي تحتاجها في عملياتها، وبدون تدفق نقدي كاف لا يمكن للوحدة الاقتصادية أن تنمو (Needles& Powers , 2011 : 656).

ويعود سبب الاعتماد على كشف التدفقات النقدية إلى عدة أسباب منها (كسيس، برادعي، 2014: 52):-

- توفر معلومات موثوقة وذات دلالة مختلفة عن ما تقدمه القوائم الأخرى .
- يمكن لكشف التدفقات النقدية تجاوز الآثار التي ينتجها أساس الاستحقاق.
- تتجنب أثر التغيرات التي تحدث لمستويات الاسعار نتيجة للتضخم.
- تعد مصدراً مهماً لعدد من المؤشرات التي تتعلق بمدى الكفاءة في سياسات الإدارة لأنشطتها المختلفة.
- وتتمثل هذه المؤشرات بالمعادلات الحسابية التي تتعلق بمخاطر السيولة الآتية :
- **نسبة تغطية الدين المتداول = (صافي النقد من الأنشطة التشغيلية / الالتزامات المتداولة)** وتبين هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على الإيفاء بالالتزامات المتداولة ، فكلما ارتفعت هذه النسبة ينخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة.
- **نسبة أثر الاستهلاك = (مصرف الاستهلاك / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية).**
- توضح هذه النسبة أثر الاستهلاك على النفقات النقدية التي تولدها الأنشطة التشغيلية، فكلما كان أثر الاستهلاك قليلاً على التدفقات النقدية التشغيلية كانت كفوءة.

اما ما يتعلق بتقييم جودة أرباح الوحدة الاقتصادية فنستخدم **المؤشر الآتي :**

- **مؤشر النقدية التشغيلية = (صافي التدفقات النقدية التشغيلية / صافي الدخل).**

يبين هذا المؤشر مقدرة أرباح الوحدة الاقتصادية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية .

وباستخدام هذه المقاييس التي يتم من خلالها تحديد مكان المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية ، مثل مخاطر احتمال تعرض الوحدات الاقتصادية لخسائر نتيجة لفشلها في الوفاء بالتزاماته المستحقة "عدم توفر السيولة الكافية لدفع هذه الالتزامات في الوقت المحدد او الحصول على سيولة بتكلفة عالية جداً. مما يساعد في تقديم المعلومات التي تخدم الادارة بعملية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تساعد على الحد من المخاطر او تقليل اثارها ومشاركتها مع اطراف اخرى ، فضلاً عن تحقيق سيوالة مالية تساعد الوحدات الاقتصادية على الاستمرار بأنشطتها والقدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير .

يمثل هذا المبحث الجانب التطبيقي للبحث ويهدف الباحث من خلاله إلى توضيح الشركة عينة البحث المتمثلة (بإحدى شركات القطاع العام لتوزيع الطاقة الكهربائية) ، فضلاً عن إجراء التحليل المالي من أجل التعرف على مسببات حدوث المخاطر المالية وطرق الحد منها .

1-3 و صف الشركة عينة البحث :

تأسست شركة عينة البحث في الخامس عشر من كانون الأول لعام 1997 بموجب أحكام المادة السادسة من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 بناءً على طلب وزارة الصناعة والمعادن براس مال قدره (723359000) سبعمائة وثلاثة وعشرون مليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون ألف دينار، وتعد هذه الشركة وحدة خدمية اقتصادية ممولة ذاتياً ومركزياً ومملوكة للدولة بالكامل وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتعمل وفق أسس اقتصادية وترتبط بوزارة الصناعة والمعادن ويكون مركزها الرئيس في محافظة البصرة، وفي 21 حزيران لسنة 1999 اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم (95) والنو بموجبه فك ارتباط الشركة عن وزارة الصناعة واستحداث هيئة ترتبط بمجلس الوزراء ، وأصدر لها لاحقاً نظام داخلي بموجب التشريع رقم (3) لعام 2000، وتحولت تلك الهيئة إلى وزارة بموجب قانون خاص صدر عن الهيئة التشريعية يسمى بقانون وزارة الكهرباء رقم 53 لسنة 2017. وتهدف الشركة إلى الإسهام في دعم الاقتصاد الوطني في مجال توزيع الطاقة الكهربائية وجباية مواردها وتشبيد وتطوير وتوسيع وصيانة شبكات لتوزيع الطاقة الكهربائية ومحطات التحويل لبلوغ أعلى مستوى في الأداء وأعتد مبدءاً الحساب الاقتصادي وكفاءة استثمار الأموال العامة وفعاليتها في تحقيق أهداف الدولة ورفع مستويات الاقتصاد الوطني بما يحقق أهداف خطط التنمية .

2-3 قياس المخاطر المالية في شركة عينة البحث :

يتم استخدام مجموعة من المعادلات الرياضية لقياس المخاطر المالية في الشركة عينة الدراسة و معرفة مدى قدرتها على الايفاء بالتزاماتها ، من خلال قياس نسبة تغطية الدين ، وكذلك نسبة أثر الاستهلاك ، فضلاً عن مؤشر النقدية التشغيلية. ويبين الجدول رقم (1) نسبة تغطية الدين المترتب على الشركة نتيجة الانشطة التي تقوم بها من خلال قياس صافي التدفقات النقدية الداخلة ومدى نسبة تغطيتها لديون الشركة عينة البحث:

جدول (1)

قياس نسبة تغطية الدين للعام للشركة عينة البحث ولل سنوات (2017- 2020)

السنة	صافي النقد من الانشطة التشغيلية	الديون المتراكمة للسنة الحالية	الديون المتراكمة للسنة السابقة	صافي ديون السنة	نسبة تغطية الديون
(1)	(2)	(3)	(4)=3-2	(5)=4/1	
2017	39,106,955,065	434.281.361.050	380,237,732,873	54,043,628,177	%72,36
2018	19,837,275,896	492.015.583.701	434,281,361,050	57,734,222,651	%34,36
2019	16,412,896,489	552.378.159.482	492,015,583,701	60,362,575,781	%27,19
2020	389,546,775,35	662.398.736.725	482,159,378,552	243,577,020,110	52,%32

(المصدر: من أعداد الباحث) بالاعتماد على البيانات الفعلية.

ومن خلال الجدول رقم (1) نجد ان اعلى نسبة لتغطية ديون الشركة عينة الدراسة من خلال قسمة صافي النقد من الانشطة التشغيلية على صافي ديون السنة هي عام 2017 إذ حققت نسبة تقدر (72.36%) في حين ان عام 2018 سجل نسبة تقدر (34.36%)، وتأتي بالمرتبة الثانية من نسبة تغطية الديون بعد عام 2017، ويليهما عام 2020 بنسبة تقدر (32.52%) ، ومن ثم حدوث هبوط سريع في نسبة تغطية الديون ، بالرغم من ارتفاع التدفقات النقدية الداخلة من جهة، الى ان ارتفاع مديونية الشركة ارتفعت ايضا من جهة اخرى، فقد شكلت نسبة تقدر (27.19%) للعام 2019.

وهذا ما يؤشر ان هنالك مخاطر تتعرض لها الشركة عينة البحث من خلال قلة السيولة المالية التي تغطي التزاماتها اتجاه الغير .

في حين ان التعرف على نسبة اثر الاستهلاك على التدفقات النقدية التشغيلية المتحققة للشركة عينة البحث يتم من خلال مبالغ بيع الطاقة على المشتركين في الخدمات المقدمة من قبلها وكذلك المنح المرسلة من الفرع الرئيس للشركة من اجل تغطية نفقاتها، ويوضح الجدول رقم (2) نسبة اثر الاستهلاك للشركة عينة البحث :

جدول (2)

نسبة اثر الاستهلاك على التدفقات لشركة عينة البحث للسنوات (2020-2017)

السنة	مجموع مبالغ الاستخدامات	قيمة الطاقة المشتركة	قيمة الاستهلاك	التدفقات النقدية الداخلة	نسبة اثر الاستهلاك
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(4/3)					
2017	59.716.922.570	43.430.585.040	16.286.337.530	89.581.857.896	18,18%
2018	65.958.368.516	55.357.127.036	10.601.241.480	77.142.751.673	13,74%
2019	33.057.811.733	888.587.616.18	14.441.223.845	74.747.620.625	19,32%
2020	148.202.149.040	125.228.000.952	22.974.148.088	143.464.387.173	16%

(المصدر: من أعداد الباحث) بالاعتماد على البيانات الفعلية.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان اعلى نسبة استهلاك من التدفقات النقدية الداخلة للشركة (ايراد، منح الفرع الرئيس) كانت عام 2019 وبنسبة تقدر (19.32%) ومن ثم اخذت النسب بالانخفاض التدريجي، نتيجة لارتفاع مجموع التدفقات النقدية الداخلة، فقد تحققت نسبة (18,18%) لعام 2017 ، أما عام 2020 فقد اخذت نسبة أثر الاستهلاك بالانخفاض وتقدر (16%)، ويأتي بعدها عام 2018 بتحقيق نسبة تقدر (13.74%).

وهذا ما يؤشر على وجود نسبة متدنية للسنوات عينة البحث على اثر الاستهلاك على الرغم من تحقيق سنة 2019 اعلى نسبة وتقدر (19.32%).

اما ما يخص جودة الارباح فان الجدول رقم (3) يبين الارباح المتحققة للشركة عينة الدراسة:

جدول (3)

مؤشر جودة ارباح شركة عينة البحث للأعوام (2020-2017)

السنة	مجموع الاصول	مجموع الخصوم	الارباح والخسائر	مؤشر الجودة
2017	475,852,984,804	475,852,984,804	0	%0
2018	471,234,471,525	471,234,471,525	0	%0
2019	510,313,865,363	510,313,865,363	0	%0
2020	526,619,667,598	526,619,667,598	0	%0

(المصدر: من أعداد الباحث) بالاعتماد على البيانات الفعلية.

ومن خلال الجدول رقم (3) نجد ان اغلب السنوات كانت نتائج بياناتها المالية تشير لعدم وجود ربح أو خسارة اي ان الايرادات المتحققة لتلك السنوات غطت الاستخدامات المطلوبة لاستمرار الانشطة والتي من ضمنها المنح المقدمة من الشركة الام ، وما ترتب على اثره من انعدام جودة الأرباح . وهذا مؤشر خطر على الوضع المالي للشركة عينة الدراسة، الذي يتطلب تحديد الانحرافات وسبب ضعف الرقابة على تنفيذ السياسات الموضوعة واتخاذ الاجراءات التي تحول دون بقاء الوضع الحالي للشركة على ما هو عليه.

وهنا نجد ان كل المؤشرات التي توصل اليها الباحث تشير لوجود مخاطر مالية تهدد استمرار الشركة عينة البحث باستمرار تقديم خدماتها للزبائن بمستوى مقبول وبوتيرة متصاعدة ، فضلا عن عدم امتلاك الشركة عينة البحث تشكيل اداري سوء كان بمستوى وحدة او قسم متخصص بدراسة وتقييم المخاطر التي تواجهها من اجل تقديمها المعلومات للزمة للإدارة العليا لاتخاذ قرارات رشيدة تعالج الوضع الراهن للشركة ، وكذلك تفعيل الدور الرقابي لمتابعة تنفيذ تلك لقرارات من اجل تأمين السيولة المادية كي تستطيع من خلالها الشركة الاستمرار بأنشطتها وتقديم الخدمات للمشاركين لديها.

3-3 اثبات الفرضية :

بعد اجراء التحليل الاحصائي من اجل اثبات فرضية البحث وجد ان هناك علاقة ارتباط طردية بين نسبة تغطية الدين واثار الاستهلاك وكما مبينة في الجدول رقم (4):

جدول (4) Correlations			
		نسبة الديون	اثر الاستهلاك
	Pearson Correlation	1	.131
	Sig. (2-tailed)		.869
	N	4	4
	Pearson Correlation	.131	1
	Sig. (2-tailed)	.869	
	N	4	4

ويوضح الجدول رقم (4) وجود علاقة طردية بين نسبة الدين ونسبة اثر الاستهلاك فكلما ارتفعت نسبة استحصال الدين من المشتركين كلما زادت نسبة تغطية اثر الاستهلاك اي الالتزامات المترتبة على الوحدة الاقتصادية ، فضلا عن تحقيق الربحية بعد تغطية كافة الالتزامات . وهنا يمكن ان ننفي فرضية البحث التي تنص (لا يؤثر الحد من المخاطر المالية على تعظيم ارباح الوحدات الاقتصادية) ونثبت بان الحد من المخاطر المالية يؤدي الى تعظيم الارباح.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1-4 الاستنتاجات :

- 1- زيادة الاهتمام بالمخاطر ومنها المخاطر المالية بشكل كبير في السنوات الأخيرة من قبل المنظمات المهنية على الوحدات بضرورة مواجهة هذه المخاطر للاستمرار في عملها من خلال التوجه نحو اتجاه حديث يتماشى مع المتطلبات المعاصرة الذي يساعد الإدارة في تقييم المخاطر وتحليلها.
- 2- وجود مخاطر مالية تعاني منها الوحدة الاقتصادية ، مما يتطلب معالجتها إن معدل السيولة المنخفض في الشركة عينة البحث يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطر المالية. من خلال عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الايفاء بالتزاماتها الطويلة او القصيرة الاجل والذي يعد مؤشرا قويا يدل على وجود المخاطر المالية لتلك الوحدة.
- 3- إن المخاطر المالية المتمثلة (بنسبة تغطية الديون ، نسبة اثر الاستهلاك على التدفقات التشغيلية ، مؤشر جودة ارباح الشركة) متغيرة ، فضلا عن وجود علاقة طردية بين نسبة المتحقق من الدين العام ونسبة اثر الاستهلاك المتمثل بالالتزامات المترتبة على الوحدات الاقتصادية . مما يؤثر وجود مخاطر تهدد الوضع المالي للشركة عينة الدراسة الأمر الذي يؤثر على ارباح الوحدة الاقتصادية.

4- لا تمتلك الشركة عينة البحث ضمن هيكلها الإداري تشكيل خاص بتقييم المخاطر والحد منها أو مواجهتها ،

2-4 التوصيات :

- 1- ضرورة تبني إدارة الوحدات الاقتصادية ومن ضمنها الشركة عينة البحث النظم المعاصرة الصادرة من قبل المنظمات المنظمة للعمل المحاسبي والرقابي من أجل الحد من المخاطر بشكل عام والمخاطر المالية بشكل خاص.
- 2- ينبغي على الوحدات الاقتصادية استخدام الأساليب والطرائق الحديثة في عملية استحصال الديون المترتبة بذمة زبائنها ، من أجل ضمان استمرارية تقديم الخدمة واستحصال السيولة اللازمة لسد احتياجاتها وتطوير أدوات تقديم الخدمة لمشتريها.
- 3- أن النسب المتدنية لتغطية الديون واثار الاستهلاك وعدم حصول الشركة عينة البحث على أرباح خلال سنوات الحدود الزمانية يتطلب معالجة فاعلة وجادة من قبل الإدارة العليا ، فضلا عن تفعيل دور الرقابة الداخلية لمتابعة طرائق المعالجة وتحديد الانحرافات في التطبيق ان وجدت.
- 4- ضرورة تبني الوحدات الاقتصادية تشكيل خاص بالمخاطر ضمن هيكلها التنظيمية لما لهذه التشكيل من أهمية كبيرة من أجل تقييم المخاطر والحد منها أو معالجتها أو مشاركتها مع الآخرين .

اولا: المصادر العربية :

- 1- محمد عبد الحميد عبد الحي، "استخدام الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2014.
- 2- الحسنكو، رغد رياض عبد الله، "تحليل النمو وأثره في المخاطر المالية للأسهم العادية"، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2004.
- 3- سهام محمد السويدي، معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 4201م.
- 4- كسيس، أسماء، نسيم، برادعي، ، "دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الولية المالية للمؤسسة" دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، رسالة ماجستير ، جامعة جيجل، الجمهورية الجزائرية، 2014.

ثانيا : المصادر الأجنبية

- 5- Kevin Dowd, " An Introduction to Market Risk Measurement", JOHN WILEY & SONS, LTD, 2002.
- 6- Lechner, P., Gatzert, N, "Determinants and Value of Enterprise Risk Management Empirical Evidence from Germany", European Journal of Finance (forthcoming), 2017.
- 7- Rashed, A., Abd El-Rahman, E., Isamil, E., & Abd El-Samea, Ownership Structure and Investment Efficiency: Evidence from Egypt. International Journal of Accounting and Financial Reporting , D. (2020).
- 8- DONALD R. VAN DEVENTER, KENJI IMAI, MARK MESLER, " Advanced Financial Risk Management ", John Wiley & Sons Singapore Pte, Second Edition, 2013.
- 9- PHILIPPE JORION GARP, " Financial Risk Manager Handbook Plus Test Bank" , 2011.
- 10- JAMES LAM , " Enterprise Risk Management", Wiley, Second Edition , 2014.
- 11- JAMES LAM , " Enterprise Risk Management", Wiley, Second Edition , 2014.
- 12- ROBERT R. MOELLER, " COSO Enterprise Risk Management Establishing Effective Governance, Risk, and Compliance Processes", John Wiley & Sons, Inc, Second edition 2011
- 13- Richard Allen, Richard Hemming, Barry H. Potter, " The International Handbook of Public Financial Management", Palgrave® and Macmillan, 2013.
- 14- Needles, Belverd, Powers, Marian, " Principles of Financial Accounting" 11th ed., South Western, Cengage Learning, USA, 2011.